

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢١

الاثنين، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)	السيد روسكو	الرئيس
السيد خلونين	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد ماكاي	ألبانيا	
السيدة المطروشي	الإمارات العربية المتحدة	
السيد كاهلان	أيرلندا	
السيدة إسبشيت مايا	البرازيل	
السيد ليو جاو	الصين	
السيدة كومبي ميسامبو	غابون	
السيدة هاكمان	غانا	
السيدة أويبر	فرنسا	
السيدة نتوكي	كينيا	
السيدة بوينروسترو ماسيو	المكسيك	
السيدة هال	النرويج	
السيد شارما	الهند	
السيدة ماير	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



25/04/2022

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعلى رأسها القرار ١٩٤ (١٩٤٨)، ومنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

تمثل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة والممنهجة ضد سيادة سورية تهديداً جدياً وخطيراً لأمن واستقرار سورية والمنطقة وتستدعي إدانة فورية وتدخلًا عاجلاً من الأمانة العامة ومجلس الأمن من أجل حماية اتفاق فصل القوات وفض الاشتباك لعام ١٩٧٤. لقد وجه السيد وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، قبل بضعة أيام، رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة وضعه فيها بصورة سلسلة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، والتي طال آخرها بتاريخ ١٤ نيسان/أبريل محيط مدينة دمشق، منبهاً إلى خطورتها على أمن واستقرار سورية والمنطقة، ومؤكداً احتفاظ سورية لنفسها بحق الرد بالوسائل المناسبة التي يقرها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إن السكوت عن هذه الاعتداءات المتكررة وعن الممارسات التي تقوم بها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إزاء أهلنا في الجولان السوري المحتل شجع سلطات الاحتلال على الاستمرار في انتهاكاتها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ودفعها - بغطاء وحماية من الإدارات الأمريكية المتعاقبة - للتوسع في دائرة العدوان على الأراضي السورية، مما يعرض الأمن والسلم في الشرق الأوسط لمخاطر حقيقية ويضع مصداقية الأمم المتحدة وفاعلية هيئاتها وأجهزتها المختصة على المحك. في هذا السياق، يجدد بلدي مطالبته وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط القيام بمهامهما وفقاً لولايتيهما بهذا الخصوص وانسجاماً مع الموقف القانوني للأمم المتحدة تجاه الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري المحتل واعتداءاته وممارساته غير الشرعية، والعمل على إثارة هذه المسألة الخطيرة في مجلس الأمن لحمل الجانب الإسرائيلي على احترام قرارات المجلس ذات الصلة، والالتزام ببنود اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، والتوقف عن تهديد السلم والأمن الإقليمي والدولي.

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية ممارساتها الاستنزائية وانتهاكاتها للحقوق الأساسية لأبناء الجولان السوري المحتل، في انتهاك

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن نبدأ، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بأسرع ما يمكن. وستنبّه الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفون جميع المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): تتابع حكومة الجمهورية العربية السورية بقلق عميق ما تشهده الأراضي الفلسطينية، وبشكل خاص مدينة القدس العربية، من أحداث وتطورات بالغة الخطورة. كما تدين بأشد العبارات ما تقترفه قوات الاحتلال الإسرائيلية العنصرية والمستوطنون الإسرائيليون المتطرفون من جرائم واعتداءات همجية على المصلين وعلى المدافعين عن الحرم القدسي الشريف في باحات المسجد الأقصى، والتي أدت لاستشهاد عدد من المدنيين الأبرياء وإصابة عشرات غيرهم واعتقال المئات. إن ما تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلية وجماعات المستوطنين من أعمال غير قانونية ولا أخلاقية تعكس الصورة الحقيقية للكيان الإسرائيلي الغاصب، وتشكل تهديداً خطيراً لحقوق الشعب الفلسطيني وللوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى الذي يجب على السلطة القائمة بالاحتلال احترامه. إن التراخي غير المبرر في وقف هذه الاعتداءات، إلى جانب الدعم الأمريكي اللامحدود لممارسات الاحتلال والعدوان والاستيطان والتهويد والقتل والتدمير ومصادرة الأراضي الفلسطينية، لن يغير من حقائق التاريخ الراسخة، ولن يجعل الشعب الفلسطيني يتخلى عن حقوقه.

تؤكد سورية على أن القضية الفلسطينية ستبقى قضيتها الأساسية وتجدد التزامها الراسخ بدعم حقوق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابلة للتصرف ووقوفها إلى جانبه في نضاله المشروع للدفاع عن أرضه ومقدساته واستعادة أراضيه المحتلة وكافة حقوقه المشروعة، وخاصة حقّه في إقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وفقاً للقانون الدولي

إلى جنب في سلام وأمن واعتراف متبادل، وأن تكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين في المستقبل. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالاتصالات الرفيعة المستوى بين الطرفين ويشجع على زيادة المشاركة التي ترمي إلى تجديد الثقة واستعادة الأفق السياسي وفتح الطريق أمام استئناف عملية السلام في أقرب وقت ممكن. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير التي اتخذت مؤخراً لتحسين سبل عيش الفلسطينيين ويدعو إلى التنفيذ الفوري للالتزامات التي تم التعهد بها، قبل أن تجتمع لجنة الاتصال المخصصة في بروكسل في ١٠ أيار/مايو.

ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة الهجمات الإرهابية في إسرائيل التي أودت بحياة ١٤ شخصا في الأسابيع الأخيرة. ولا تزال ملتزمين بالتزاما راسخا بمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة جميع أعمال العنف، بما في ذلك في القدس الشرقية، وأيضا تزايد عنف المستوطنين، ويدعو إلى المساءلة عن تلك الأعمال. ويساورنا القلق أيضا إزاء تزايد أعداد الضحايا، بما في ذلك فيما بين النساء والأطفال، ونؤكد على وجوب أن يكون استخدام القوة متناسبا، ويتمشى مع القانون الدولي، وألا يستخدم إلا كإجراء أخير عندما يكون استخدامه أمرا لا بد منه لحماية الأرواح.

مع اقتراب نهاية شهر رمضان المبارك، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف لممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن العنف. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية البالغة للمواقع المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما يتمشى مع التفاهات السابقة ويحترم الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن في هذا الصدد. وسيرصد الاتحاد الأوروبي عن كثب التطورات في الميدان وآثارها، ويظل على أهبة الاستعداد لاتخاذ المزيد من الإجراءات من أجل حماية فرص تحقيق حل الدولتين. ونحث كلا الطرفين على البرهنة على التزامهما المعلن بحل الدولتين من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة وتجنب الإجراءات الانفرادية التي تهدد تحقيقه. وكما هو معلوم جيدا، يعارض الاتحاد الأوروبي سياسة إسرائيل الاستيطانية وإجراءاتها المتخذة في هذا السياق، بما في ذلك في القدس الشرقية، وخاصة في المناطق الحساسة مثل هار حوما وجفعات هاماتوس ومنطقة E-1.

صاخر لقرارات الشرعية الدولية، ولا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٦٧) و ٤٩٧ (١٩٨١)، ضاربة عرض الحائط بالتزاماتها القانونية الدولية بصفقتها السلطة القائمة بالاحتلال وبقواعد القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

تطالب الجمهورية العربية السورية مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بشكل عاجل ووضع حد للاحتلال الإسرائيلي وممارساته العدوانية ومساءلة سلطاته عن هذه الجرائم وضمان عدم إفلاتها من العقاب. وتعيد الجمهورية العربية السورية التأكيد على تمسكها الراسخ بحقها باستعادة كامل الجولان السوري المحتل منذ حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، بجميع الوسائل المتاحة التي يكفلها القانون الدولي باعتباره حقاً أبدياً لا يسقط بالتقادم. وتؤكد على أن كافة القرارات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالم الجولان الطبيعية والديموغرافية أو فرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها عليه، هي باطلة ولاغية وليس لها أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي العميق إزاء استمرار التوترات في إسرائيل وفلسطين. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن العنف، وتجنب جميع أشكال الاستنزاف.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا والبوسنة والهرسك وجورجيا.

يؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بالتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني على أساس حل الدولتين، مع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطين المستقلة والديمقراطية والمتصلة جغرافيا وذات السيادة التي تتوفر لها مقومات البقاء، تعيشان جنبا

العنف والإرهاب، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والالتزام بالمبادئ الديمقراطية، بما في ذلك سيادة القانون. ويجب السماح للمجتمع المدني الفلسطيني بالقيام بمهمته الهامة دون عرقلة أو مضايقة أو تهريب من جانب أي طرف، ويجب التمسك بحرية التعبير. ويجب إجراء تحقيق كامل ومستقل في وفاة نزار بنات، ولا بد من محاسبة المسؤولين عن ذلك. ويفخر الاتحاد الأوروبي بما يقدمه من دعم مستمر للمجتمع المدني، الذي يسهم في جهود السلام وبناء الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. نحث الأطراف على الامتناع عن استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب لتقويض العمل القيم الذي يضطلع به المجتمع المدني وأعضاؤه وساهمتهم في السعي إلى تحقيق المساءلة.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل عادل ومنصف ومتفق عليه وواقعي لقضية اللاجئين يتماشى مع القانون الدولي، تظل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تكتسي أهمية بالغة لتوفير الحماية والخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين ودعم السلام والاستقرار في المنطقة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأونروا في جميع مناطق عملها، بما في ذلك القدس الشرقية. وندعو جميع الشركاء إلى زيادة مساهماتهم في الأونروا.

بعد مرور ١١ عاما على بدء النزاع في سورية، لا تزال الحالة مقلقة جدا. ولا يزال الشعب السوري يعاني من مستويات هائلة من العنف والمشقة. بعد أكثر من عقد من النزاع، من الأهمية بمكان كفالة استمرار المجتمع الدولي في البحث عن حل سياسي دائم وشامل وعدم نسيان الشعب السوري، على الرغم من الأزمات الدولية المستمرة الأخرى. ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزما تماما كاملا بذلك الهدف. ونود أن نؤكد مجددا أن التوصل لحل مستدام للنزاع يتطلب انتقالا سياسيا حقيقيا وشاملا يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، الذي تناقشت عليه الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة، بمشاركة كاملة ومجدية ومتساوية للمرأة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشكل لا لبس فيه الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة والرامية إلى إحراز التقدم بشأن جميع جوانب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما في ذلك

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد أن المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الدولي ويدعو إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية. إن أعمالاً مثل بناء الجدار الفاصل خارج حدود عام ١٩٦٧؛ وأعمال الهدم والمصادرة، بما في ذلك المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي؛ وعمليات الإخلاء؛ والنقل القسري، بما في ذلك نقل البدو؛ والبور الاستيطانية غير القانونية؛ وعنف المستوطنين؛ والقيود المفروضة على التنقل والوصول تهدد بشدة حل الدولتين، ولن تؤدي إلا إلى تصعيد بيئة متوترة أصلا. ويشعر الاتحاد الأوروبي بالقلق إزاء زيادة عمليات الهدم والإخلاء، بما في ذلك في القدس الشرقية. وسيكون من المهم الامتناع عن المضي قدما في أي عمليات مزعومة للهدم أو الإخلاء أو توسيع المستوطنات.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد مدى أهمية تعزيز وقف إطلاق النار في غزة، وموقفه الثابت بأن إطلاق الصواريخ والأجهزة الحارقة والهجمات الأخرى التي تشنها حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية أمور غير مقبولة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتخفيف بعض القيود المفروضة على غزة، ولكن بما أنه قد تبين أن التدابير المتخذة حتى الآن غير كافية لكفالة تحقيق الاستقرار والانتعاش على وجه السرعة، فإننا ندعو إلى رفع مزيد من القيود عن غزة، ويؤكد ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إليها دون عوائق. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإحداث تغيير جوهري في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في قطاع غزة، بما في ذلك إنهاء الإغلاق والفتح الكامل للمعابر، مع معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل.

ورحب الاتحاد الأوروبي بإجراء المرحلة الثانية من الانتخابات الفلسطينية المحلية في ٢٦ آذار/مارس باعتبارها خطوة نحو إجراء انتخابات وطنية، ويكرر تأكيد دعوته للسلطة الفلسطينية إلى تنظيم الانتخابات المؤجلة دون مزيد من التأخير. إن وجود مؤسسات فلسطينية ديمقراطية تقوم على احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ولحل الدولتين في نهاية المطاف.

ويحث الاتحاد الأوروبي جميع الفصائل الفلسطينية على المشاركة بحسن نية في عملية المصالحة، والالتزام بالاتفاقات السابقة، ونبذ

غياب العدالة الدولية، فإن الملاحقة القضائية لمرتكبي جرائم الحرب في إطار الولاية القضائية الوطنية، حيثما أمكن، التي تجري الآن في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، تمثل مساهمة مهمة في ضمان العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك هولندا وكندا في مبادرة مهمة لمساءلة سورية على انتهاكها لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١، وعمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة.

إن تركيا شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي وطرف فاعل بالغ الأهمية في الأزمة السورية والمنطقة. ويجب معالجة مخاوف تركيا الأمنية في شمال شرق سورية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية، وليس العمل العسكري، ومع الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. ويجب معالجة الأسباب الكامنة وراء أزمة اللاجئين والنزوح - ثمة ٥,٦ مليون سوري مسجلون بصفة لاجئين وهناك ٦,٩ مليون آخرون نازحون داخل ساوري - في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويواصل الاتحاد الأوروبي التحذير من مغبة أي حالات تشرد أخرى في أي جزء من سوريا، وكذلك من الاستغلال المحتمل لعمليات النزوح هذه لأغراض تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. ولا يزال يتعين الوفاء بشروط العودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والنازحين إلى أماكنهم الأصلية، وفقا للمعايير التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ووفقا للقانون الدولي. ولن يكون الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له بدعم عمليات العودة إلا بعد استيفاء هذه الشروط.

سيكون تجديد مجلس الأمن للقرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١)، للإذن بتقديم المساعدة عبر الحدود في تموز/يوليه ٢٠٢٢، أمرا حيويا.

ما يتعلق بقضايا المحتجزين والمفقودين على أيدي النظام، وتهيئة بيئة آمنة ومحايدة من أجل إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة. وقد تجاوب الاتحاد الأوروبي مع مبادرة المبعوث الخاص من أجل اتباع نهج تدريجي للمساعدة في دفع العملية السياسية إلى الأمام. ونحث جميع المشاركين، ولا سيما النظام السوري، على المشاركة بحسن نية في العملية السياسية، بما في ذلك اللجنة الدستورية، بهدف تحقيق تقدم مجد في عملية الإصلاح الدستوري.

ووفقا لبعض التقديرات، فقد قتل ما يصل إلى ١٥٠٠ مدني في سورية في عام ٢٠٢١ وحده كنتيجة مباشرة للنزاع. إن الأعمال العدائية المستمرة في جميع أنحاء سورية، التي تثيرها مختلف الجهات الفاعلة، تجعل الحياة العادية مستحيلة بالنسبة لسكان المدنيين. ووقف إطلاق النار المتفق عليه في آذار/مارس ٢٠٢٠ في الجزء الشمال الغربي هش ويجب الالتزام به دون تحفظ. ويؤيد الاتحاد الأوروبي مرة أخرى النداءات من مجلس الأمن لتنفيذ وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. ويجب حماية المدنيين في جميع الأوقات، ولا بد من وقف الهجمات على الأعيان المدنية، بما في ذلك المستشفيات. ويجب على النظام السوري أن يتعاون تعاوننا كاملا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك ما تجرته المنظمة من تحقيقات بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو النظام السوري وحلفاءه وجميع أطراف النزاع إلى وقف الغارات الجوية العشوائية وقصف المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. إننا ندين بشدة هجمات النظام في منطقة إدلب في ٤ آذار/مارس، التي أسفرت عن مقتل أربعة أطفال كانوا في طريقهم إلى المدرسة.

ويجب محاسبة جميع الأطراف المسؤولة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان - التي قد يشكل بعضها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن كفالة المساءلة وتحقيق العدالة للضحايا أمران ضروريان لتحقيق الاستقرار والسلام في سورية، استنادا إلى حل سياسي ذي مصداقية وشامل للجميع وقابل للتطبيق، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وفي

الاتحاد الأوروبي ملتزماً بوحدة الدولة السورية وسيادتها وسلامتها الإقليمية ويدعو مرة أخرى جميع أطراف النزاع إلى التوصل إلى حل سياسي مستدام وذي مصداقية وشامل للجميع يستند إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام المستدام في سوريا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): تدهورت الحالة في فلسطين المحتلة، مع استمرار سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية ووحشيتها ضد الشعب الفلسطيني بلا هوادة ودون مساءلة. إن النظام الإسرائيلي يرتكب فظائعه على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وهو يعلم جيدا أنه لن يواجه أي عواقب.

وندين بشدة التوغلات الأخيرة لقوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين داخل المسجد الأقصى خلال شهر رمضان المبارك، والتي انتهكت حرمة المسجد وشعائر العبادة وشكلت استفزازا وقحا لمشاعر المسلمين. وأصيب أكثر من ٢٠٠ فلسطيني بجروح واعتقل المئات نتيجة للتوغلات والهجمات الأخيرة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن النظام الإسرائيلي واصل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٢٢ سياساته القمعية والتوسعية وممارساته الإجرامية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، فقتل الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، وصادر ممتلكات الفلسطينيين واستولى على منازلهم وهدمها وطردهم قسرا. وبالإضافة إلى ذلك، وكعقاب جماعي لأهالي غزة الأبرياء، لا يزال الحصار اللاإنساني مستمرا. ويشكل ذلك جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا لجميع القوانين والأعراف الدولية وتهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين.

إن أي تدنيس للمقدسات الإسلامية أو انتهاك لحرمتها أو الإساءة إلى مشاعر المسلمين في جميع أنحاء العالم أمر مثير للاشمئزاز ولا ينبغي التغاضي عنه. ونحذر من العواقب الوخيمة لهذا التصعيد المتهور والخطير في الاعتداءات على الحساسيات الدينية. ويجب

وتُظهر التقارير الأخيرة للأمم العام أنه لا يوجد بديل مناسب لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة والمتزايدة في شمال غرب سوريا. ويجب على جميع الأطراف السماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، لكفالة وصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين عبر أقصر الطرق.

كما أن مشاريع الإنعاش المبكر تكتسي أهمية بالنسبة لكرامة الشعب السوري ومستقبله. والمشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي مخصصة ومصممة لأولئك الذين هم في حاجة حقيقية. ولن يمول الاتحاد الأوروبي جهود الإنعاش المبكر التي يمكن أن تدعم تغيير التركيبة الاجتماعية والديموغرافية. وما زالت الاحتياجات الإنسانية في سوريا في ازدياد. ويعاني أكثر من ١٢ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي ويُقدَّر أن هناك ١٤,٦ مليون محتاج داخل سوريا. ويشكل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أكبر الجهات المانحة، حيث قدم أكثر من ٢٥ بليون يورو لتلبية الاحتياجات الناشئة عن الأزمة على مدى العقد الماضي. وسواصل إبداء التضامن مع الشعب السوري وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة التزاماته.

وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى المؤتمر السادس لدعم سوريا والمنطقة، الذي سيستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٠ أيار/مايو، حيث نعول في هذه المرة على الحضور المادي للمشاركين. وكما حدث في الماضي، سيُعقد المؤتمر بمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني السوري. وكما حدث في السنوات السابقة، سيمكن المؤتمر المجتمع الدولي من تجديد التزامه السياسي تجاه الشعب السوري، وسيوفر فرصة لتقديم تعهدات مالية جديدة ومنبرا للسوريين للاستماع إليهم. وسيمكننا المؤتمر من مواصلة جهودنا لضمان عدم نسيان الشعب السوري.

ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته إلى إيجاد حل سياسي ويشدد على أنه لن يكون من الممكن التطبيع أو رفع العقوبات أو إعادة الإعمار ما لم ينخرط النظام السوري في عملية انتقال سياسي في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف. في الختام، لا يزال

فلسطين وبلدان أخرى في المنطقة. وهي ممارسة غير مجدية، لأن المجتمع الدولي يدرك جيدا كذب إسرائيل وخداعها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تونس.

السيد الأدب (تونس): في البداية، أهني المملكة المتحدة على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنيا لها النجاح في إدارة أعماله. كما أشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته وعلى جهوده من أجل وقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتعزيز فرص السلام في الشرق الأوسط.

نجدد إدانة تونس للممارسات العدوانية لقوات الاحتلال والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا سيما في القدس الشرقية، واستنكارها للانتهاكات الإسرائيلية لحرمة المسجد الأقصى والاعتداء على المصلين واستباحة المقدسات في شهر رمضان. كما ندين جميع التدابير الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية والوضع القانوني والتاريخي للأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبخاصة سياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم منازل الفلسطينيين وتشريدهم القسري. وتهيب تونس مجددا بالمجموعة الدولية تحمّل مسؤوليتها القانونية والأخلاقية إزاء الشعب الفلسطيني، ونجدد التأكيد على ضرورة ضمان الحماية للسكان المدنيين الفلسطينيين إزاء عنف المستوطنين المتطرفين وقوات الاحتلال واستخدامها المفرط للقوة، بما في ذلك ضد النساء والأطفال.

من المؤسف أن يرتهن التعاطي الدولي مع الوضع في فلسطين بحلقات العنف والتصعيد التي تحدث كل مرة نتيجة ممارسات الاحتلال، دون تركيز الجهود على معالجة السبب الرئيسي لهذا الوضع، وهو الاحتلال والممارسات العدوانية للقوة القائمة بالاحتلال. لقد طال أمد القضية الفلسطينية بكل ما رافق ذلك، طيلة أكثر من سبعة عقود، من معاناة وانتهاكات تعرض لها الشعب الفلسطيني ولا زال، وبكل ما انجرّ عن ذلك من عدم استقرار في منطقة الشرق الأوسط. وفي اعتقادنا، لا يوجد طريق آخر غير طريق السلام والشرعية الدولية حتى تتمكن

التصدي للاتجاه الحالي المثير للقلق فورا وبجدية. وإذا كنا نريد تجنب مأساة ذات آثار بعيدة المدى، يجب الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني لهذه المواقع المقدسة وحمايتها بموجب القانون الدولي. وندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير الاحترازية اللازمة لحماية المسجد الأقصى، بما في ذلك تراثه الثقافي، من اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين.

على نفس المنوال، يواصل النظام الإسرائيلي أنشطته الخبيثة الرامية لزعزعة الاستقرار في المنطقة من خلال انتهاكه المستمر لسيادة سوريا وسلامتها الإقليمية والتهديد الصريح باستخدام القوة ضد بلدان أخرى في المنطقة. وندين هذه السياسات الإسرائيلية الشريرة وأنشطتها المزعزعة للاستقرار، والتي تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن.

ولا يمكن حل النزاع في فلسطين إلا إذا انتهى الاحتلال وجرى الاعتراف بصورة كاملة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف واستعادتها وحمايتها، مما يؤدي إلى الاستعادة الكاملة للسيادة الفلسطينية على كامل فلسطين. بيد أن ذلك لن يتحقق حتى يشطب مجلس الأمن النقاعس عن العمل من قائمة خياراته. إن موقف المجلس الحالي لم يؤد إلا إلى تشجيع النظام الإسرائيلي وزيادة جرأته على إدامة احتلاله وفظائعه ضد شعب فلسطين المضطهد. وهذه الفظائع موثقة جيدا ولا يمكن دحضها. وهي تُعتبر جرائم حرب بموجب القانون الدولي، ويجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة دون مزيد من التأخير. ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتقيد بالتزامه بالوفاء بولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين وأن يخضع إسرائيل للمساءلة من خلال جميع الوسائل القانونية المتاحة له. ويجب عليه أيضا أن يتأكد من عدم التعاضّي عن جرائم الحرب.

أخيرا، لجأ ممثل النظام الإسرائيلي إلى الأكاذيب وأساء استخدام هذا المنبر مرة أخرى اليوم لتقديم ادعاءات زائفة ضد بلدي، وهو ما نرفضه رفضا قاطعا. وهذه الادعاءات التي لا أساس لها تهدف ببساطة إلى تحويل الانتباه عن عدوان النظام الإسرائيلي المستمر على

25/04/2022

إننا نشهد مرة أخرى تصاعد العدوان والتحرير والانتهاكات الإسرائيلية ضد المدنيين والمصلين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وخاصة داخل المسجد الأقصى وحوله. تدين ماليزيا بأشد العبارات تلك الهجمات التي لا مسوغ ولا مبرر لها. والواقع أن هذه الاعتداءات هي مهينة للشريعة جمعاء. إننا نؤكد من جديد دعمنا لوصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وتعتقد ماليزيا أن جميع النزاعات يجب حلها سلميا ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إلا أننا شهدنا أنه لم يتم إعطاء نفس قوة الاهتمام والعمل لكفاح فلسطين المستمر منذ عقود في مقاومة الاحتلال والعدوان الإسرائيليين. فيجب تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بصورة متسقة على جميع النزاعات. لا يمكن للمرء أن يدعو إلى احترام حقوق الإنسان والنظام القائم على القواعد وميثاق الأمم المتحدة بينما يتجاهل، في الوقت نفسه، الفظائع الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. إننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان مساءلة إسرائيل عن جرائمها وانتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان.

كما تكرر ماليزيا دعوتها إلى مجلس الأمن لإعادة النظر في التوصية الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في عام ٢٠١٨، A/ES-10/794، بشأن نشر قوات مسلحة أو مراقبين غير مسلحين بتفويض من الأمم المتحدة لتحسين حماية الفلسطينيين. كما ندعو مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء محادثات سلام بين الأطراف المعنية.

لكل فلسطيني الحق في العيش بكرامة وأمن وحرية. ولكن تظل الحقيقة أن الفلسطينيين ما زالوا يعيشون تحت الاحتلال الوحشي وفي حصار قمعي. ويتم حرمانهم من حقوقهم الأساسية، بينما يجري توسيع المستوطنات غير القانونية. إن القمع المنهجي للفلسطينيين والسياسات التمييزية تعادل جرائم الفصل العنصري. وقد خلص أيضا المقرر

المنطقة من استعادة الأمن والاستقرار الذي يمر حتما عبر التوصل إلى سلام عادل وشامل يعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة في ظل دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة، على أرضه على حدود سنة ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والمرجعيات المتفق عليها دوليا ومبادرة السلام العربية.

وإذ تؤكد تونس على ما جاء في بيان اللجنة الوزارية العربية فإنها تشدد على أن إنهاء هذا الوضع المتعارض مع كل المواثيق الدولية والإنسانية ضرورة ملحة لا تحتمل المزيد من التأجيل. ومن هذا المنطلق تؤكد تونس على ضرورة أن تتضافر جهود المجموعة الدولية لتهيئة الظروف الكفيلة بتيسير إطلاق مفاوضات جادة وفق جدول زمني محدد. وتتطلع تونس في هذا الإطار إلى تفعيل دور الرباعية الدولية للشرق الأوسط وإلى دور أكثر فعالية لمجلس الأمن من منطلق مسؤولياته. كما تحث الأطراف المعنية على التعاطي البناء مع الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات للانخراط في عملية سلام حقيقية لتسوية النزاع.

وإزاء تدهور الأوضاع الإنسانية والمعيشية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة، تؤكد تونس على أهمية تعزيز المساعدة للسلطة الفلسطينية وتشديد بجهود لجنة الاتصال الأممية وبما تقدمه الجهات المانحة من دعم لتخفيف حدة الأزمة. كما تهيب بالمجموعة الدولية لمزيد من الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالنظر لدورها الحيوي وكونها تشكل أحد أهم دعائم الاستقرار في المنطقة.

في الختام، نجدد تأكيد دعم تونس الثابت والمبدئي لحقوق الشعب الفلسطيني، التي لن تسقط بالتقدم، واستعدادها الدائم لمواصلة الانخراط في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام العادل والشامل وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ماليزيا.

السيد عبيد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. تود ماليزيا أيضا أن تشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

تتعقد جلستنا اليوم بينما تستمر الحكومة الإسرائيلية في سياستها الاستيطانية الاستعمارية الشرسة، في تحد سافر للإرادة الدولية ولقرارات مجلس الأمن، وعلى رأسها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي غياب واضح للمساءلة والمحاسبة الدوليتين، تبادت إسرائيل أيضا في سياساتها التصعيدية العنصرية، حيث واصلت هجماتها الشرسة على الشعب الفلسطيني وانتهاكاتنا السافرة لحرمة المسجد الأقصى. كما واصلت دعمها لجموع المستوطنين المتطرفين في الهجوم على المصلين في باحة المسجد والتعدي عليهم جسديا أثناء أداءهم شعائهم في شهر رمضان، أكثر الأشهر قدسية في الديانة الإسلامية، وفي تحد أكثر سفورا لأتباع الديانات الإبراهيمية ولأماكنها المقدسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين المستقلة، ودون أدنى احترام لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بل ودون أدنى احترام لمسمى ولمضمون اتفاقات إبراهيم الأخيرة.

إن جامعة الدول العربية ودولها الأعضاء ترفض جميع الممارسات الإسرائيلية غير الشرعية، التي تستهدف وبإصرار تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والذي تسعى إسرائيل لفرض تقسيمه زمانيا ومكانيا. وتدين الجامعة هذه الممارسات التي تشكل خرقا سافرا للقانون الدولي ولمسؤوليات إسرائيل القانونية بصفقتها القاتمة بالاحتلال. كما تدين الجامعة بكل قوة الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة وتصاعدها على نحو خطير، وما ترتب عليها من مئات الإصابات والاعتقالات، ومن إلحاق أضرار بالغة بمرافق الحرم القدسي الشريف.

وفي نفس الوقت، تؤكد جامعة الدول العربية على ضرورة احترام إسرائيل للوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف، كمكان عبادة للمسلمين، وقصر تنظيم الزيارة لغير المسلمين على المملكة الأردنية الهاشمية، بصفقتها القانونية وصاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون الحرم الشريف وتنظيم الدخول إليه، وتشدد على مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في تطبيق قراراته ذات الصلة بمدينة القدس الشرقية، وعلى مسؤوليته في دعم

الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، في تقريره الأخير في الشهر الماضي، إلى ما يلي:

”بينما يشاهد المجتمع الدولي بأم عينه، فرضت إسرائيل على فلسطين واقع الفصل العنصري في عالم ما بعد الفصل العنصري“. (A/HRC/49/87، الفقرة ٥٩)

وقد خلصت أيضا عدة منظمات دولية لحقوق الإنسان إلى هذا الاستنتاج.

لن تتخلى ماليزيا عن التزامها بدعم الشعب الفلسطيني في إعمال حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. إن موقفنا واضح، فالتسوية السياسية على أساس التفاوض والتي تحقق حلا يقوم على وجود دولتين هي وحدها التي يمكن أن تحقق سلاما مستداما، يستند إلى المعايير المتفق عليها دوليا والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وستواصل ماليزيا أيضا دعم الجهود الإنسانية الرامية إلى تخفيف أوضاع الشعب الفلسطيني، بما في ذلك من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن التوترات خلال شهر رمضان المبارك تعيدنا إلى الذكريات المؤلمة للحرب في غزة في العام الماضي، والتي أودت بحياة العديد من المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال. نحث مجلس الأمن مرة أخرى على الوفاء بواجباته، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى اتخاذ الإجراءات الفورية والضرورية لتجنب طوفان آخر من إراقة الدماء في هذا الوقت الحرج، والعمل على إنهاء الاحتلال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة.

السيد عبد العزيز: سمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك على رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأن أعبر عن التقدير للسيد تور فينسلاند على إحاطته المتميزة للمجلس اليوم وعلى جهوده الحثيثة كمبعوث خاص للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط.

25/04/2022

نتيجة تدخلات حادة في شؤون الدول العربية من قوى كبرى وأخرى إقليمية معروفة، هدفت وتهدف فقط إلى تحقيق مصالحها الوطنية على حساب المصالح الوطنية للدول العربية واستغلت أسوأ استغلال التناقضات القائمة في العلاقات الدولية، وعلى رأسها التناقضات القائمة داخل هذا المجلس.

إن جامعة الدول العربية تطالب مجلس الأمن بتحقيق العدالة المفقودة في التعامل مع القضايا العربية على جدول أعماله، بشمولها بقدر أكبر من الاهتمام يتوازى مع نمط تعامل المجلس بإصرار وعزم مع قضايا أخرى عديدة، وتطالب المجلس بالتدخل الفوري لوقف التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية من القوى الدولية والإقليمية المختلفة على حد سواء، ولدعم فرص تمكين الدول العربية من تسوية قضاياها من خلال تعزيز العمل العربي المشترك ومن خلال التعاون بين الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، وجامعة الدول العربية.

وفي هذا الإطار، وإذ تركز جامعة الدول العربية على الأهمية البالغة لما صدر من نتائج عن الاجتماع الرابع للجنة الوزارية العربية الخاصة بالدفاع عن القدس في ٢١ نيسان/أبريل، في مواجهة الانتهاكات والإجراءات الإسرائيلية السافرة ضد القدس الشريف، فإنها تطالب مجلس الأمن باتخاذ عدد من الخطوات العاجلة الهادفة لاستعادة مصداقيته أمام الشعوب العربية في التعامل مع قضايا المنطقتين، وخاصة مع القضية الفلسطينية؛ وعلى رأسها:

أولاً، التدخل الحاسم والفوري لتوفير أقصى درجات الحماية للشعب الفلسطيني الأعزل من بطش سلطات الاحتلال والمستوطنين المسلحين المدعومين من قبلها، خاصة في المسجد الأقصى المبارك، الحرم القدسي الشريف، والحيلولة دون أي محاولات لتقسيمه زمانياً أو مكانياً وأن يدعم المجلس الحفاظ على الوضع التاريخي القانوني للقدس الشرقية دون مساس، باعتباره أحد قضايا الوضع النهائي الخمس التي لا يمكن حسمها إلا بالمفاوضات المباشرة.

ثانياً، أهمية ترتيب مجلس الأمن زيارة ميدانية عاجلة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، للتعرف

العمل المؤسساتي الإسلامي وتكثيفه لدعم القدس والمقدسيين، بما في ذلك دعم دور لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، ودور اللجنة الوزارية العربية المكلفة بالتحرك الدولي لمواجهة السياسات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية في القدس المحتلة المنبثقة عن جامعة الدول العربية.

وتحذر جامعة الدول العربية أيضاً من التبعات الكارثية لاستمرار غياب أي أفق سياسي للتسوية السلمية، المتفق عليها دولياً وإقليمياً والمبنية على مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية ومن تقاوم الضغوط الاقتصادية على الشعب الفلسطيني وعلى دولة فلسطين وعلى اللاجئين الفلسطينيين الخاضعين لإشراف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وتدعو إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة النهضة الشاملة واستدامتها وإعادة إطلاق المفاوضات المباشرة والجادة والفاعلة لتعيد الثقة في النظام الدولي متعدد الأطراف وفي الأمم المتحدة، بل ولتعيد الثقة في جدوى العملية السلمية ذاتها وتقود إلى التوصل إلى تسوية سلمية تنهي الاحتلال وتقيم الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ١٩٦٧، كبديل عن التيار المتصاعد من العنف والعنف المضاد الناتج عن تقاوم مشاعر الإحباط لدى الشعب الفلسطيني نتيجة تزايد الانتهاكات والخروقات الإسرائيلية ونتيجة غياب أي أفق سياسي واضح لمسار عملية السلام. ويقتضي ذلك أن تولي القوى الدولية الأهمية اللازمة للوضع المتدهور في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة للقضية الفلسطينية - قضية العرب المركزية الأولى - وأن تأخذ هذه القوى، وعلى رأسها مجلس الأمن، في الحسبان مشاعر الغضب والإحباط التي تشعر بها الشعوب العربية إزاء سياسات المعايير المزدوجة، خاصة لدى مقارنتها بين تعامل المجتمع الدولي الفعال مع القضايا الأوروبية الأخيرة وتداعياتها السياسية والإنسانية والاقتصادية من جهة، وتعامل نفس المجتمع الدولي بتردد مع القضايا العربية طويلة الأمد وتداعياتها السياسية والإنسانية والاقتصادية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، من جهة أخرى، بما في ذلك قضايا سورية واليمن ولبنان وليبيا والعراق والسودان والصومال، وغيرها من النزاعات والأزمات التي تقامت حثتها

الدولتين ولمبدأ الأرض مقابل السلام ودعم جهود المصالحة الهادفة إلى توحيد الصف الفلسطيني، ضمانا لنجاح العملية التفاوضية.

سادسا وأخيرا، أن يستثمر مجلس الأمن بجدية في التقدم المحرز بمعرفة جميع الآليات التفاوضية القائمة خارج وداخل الأمم المتحدة ويبنى على أعمالها، بما في ذلك أعمال مجموعة ميونيخ والاجتماع السداسي لوزراء الخارجية ورؤساء أجهزة الاستخبارات، وغيرها من الاجتماعات رفيعة المستوى الأخرى التي عقدت بين قيادات عربية وإسرائيلية عديدة لإعادة إطلاق عملية السلام؛

وأن يستمر المجلس في التنسيق والتشاور الدائم مع الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة، بهدف إعادة إحياء المسار التفاوضي المباشر بين الطرفين، القائم على مبدأ حل الدولتين وعلى الاتفاقات والمرجعيات الدولية، بما في ذلك مبادرة السلام العربية، بما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد رودريغيس كوادروس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): تؤكد الإحاطة التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، حقيقة أن مجلس الأمن يجتمع في منعطف حرج من التوترات المتزايدة والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وكما ذكر، ارتكبت أعمال عنف خلال الأسابيع الأخيرة وفرضت قيود غير مشروعة واستخدمت السلطات الإسرائيلية القوة بصورة منهجية وعشوائية وغير ضرورية في مجمع الحرم القدسي الشريف. وقد امتد الاستخدام غير المشروع والعشوائي للقوة والعنف إلى الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحن ندين جميع هذه الأعمال التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والوضع التاريخي والقانوني الراهن للقدس ومقدساتها.

وتكرر حكومة بيرو مطلب المجتمع الدولي باحترام الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في

على الأوضاع المتدهورة على الأرض وللمساهمة في تعزيز جهود التهذئة الإقليمية والدولية ولبحث أفضل السبل للعودة إلى المفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل في أقرب فرصة تحت الإشراف الدولي.

ثالثا، تكثيف الجهود لإعادة تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، من خلال عقد اجتماعات المجموعة الرباعية على المستوى الوزاري، للإعداد لبدء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين تقود إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام الذي طلب الرئيس أوباما من الأمين العام، أنطونيو غوتيريش، عقده في نداءاته المتكررة، شخصيا، أمام هذا المجلس منذ عام ٢٠١٨، وفي الدورات المتعاقبة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعا، العمل على توفير أقصى قدر ممكن من الدعم للاجئين الفلسطينيين من خلال ضمان الدعم المتواصل لأنشطة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وضمان وصول خدماتها للاجئين الفلسطينيين في جميع البلدان المضيفة، ومن خلال ضمان استدامة التمويل للأونروا ومشروعاتها وبرامجها. وهنا، تشيد جامعة الدول العربية بوجه خاص بالإصلاحات الداخلية الجارية في الأونروا وبالدول التي تتقدم بالمساهمات الطوعية المتزايدة لسد الثغرات التمويلية التي سببتها موجة التضخم العالمية وجائحة مرض فيروس كورونا والأزمة الأوكرانية. وتشيد بصفة خاصة بمساهمات الدول العربية القادرة التي تقوم بذلك استشعارا لمسؤولياتها القومية العربية تجاه اللاجئين العرب، رغم عدم مسؤوليتها عن الكوارث والنزاعات التي تسببت في فرار هؤلاء اللاجئين من أوطانهم واستقرارهم في مخيمات اللاجئين. وهنا تتأشد الجامعة العربية أيضا الدول المانحة والمنظمات المالية الدولية تكثيف دعمها للأونروا في المرحلة القادمة أسوة بالدعم المتزايد الذي تقدمه الدول العربية للوكالة.

خامسا، تعزيز قدرة الجانب الفلسطيني على إتمام جهود المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات الوطنية المؤجلة في أقرب فرصة ممكنة، تمهيدا للانخراط الجاد في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل تنفيذًا لحل

حكومتها. وهدفنا هو إقامة علاقات الصداقة والتعاون مع الدولتين، في إطار التزاماتنا بموجب القانون الدولي.

وفي ذلك السياق، تؤيد بيرو التنفيذ الكامل للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، الذي ينص على انسحاب جميع قوات الاحتلال من الأرض الفلسطينية، والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يحدد عناصر الحل العادل والدائم القائم على وجود دولتين، على أساس خطوط حدود عام ١٩٦٧، في سلام وداخل حدود آمنة لكلتا الدولتين.

ويجب منع الحالة الراهنة من التصعيد والتفاقم. ومن الضروري بذل جهود حاسمة لنزع فتيل الحالة الراهنة، وقيل كل شيء، إستئناف عملية السلام من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين، بمشاركة المجموعة الرباعية والوسطاء الدوليين. ويجب ألا يلهينا الوقت ودورات التصعيد وتخفيف حدة العنف والتوتر عن الولاية الأساسية للتفاوض على سلام عادل وراسخ ودائم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد سيتهول (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للمملكة المتحدة على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وتعرب عن امتناننا أيضا للإحاطة المفصلة التي قدمها السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتشعر جنوب أفريقيا بالفزع إزاء العنف المتزايد والتوترات المتصاعدة في القدس، ولا سيما في المسجد الأقصى، فضلا عن القيود المفروضة على المواقع الدينية. وندين بشدة الهجمات على الفلسطينيين، لا سيما في وقت يتسم بأهمية دينية لجميع الأديان في المنطقة.

وبينما يحتفل الفلسطينيون بشهر رمضان المبارك وعيد الفصح الأرثوذكسي، فإننا ناشد حكومة إسرائيل أن تسمح للفلسطينيين بحقهم في العبادة والتجمع للصلاة في سلام. وفي ذلك الصدد، نشدد

القدس احتراما كاملا، ولا سيما مجمع الحرم الشريف، الذي كان هدفا لأعمال عنف غير مقبولة من قبل السلطات الإسرائيلية. ولا بد من وقف تلك الأنشطة، ويجب أن نكفل الاحترام الكامل لحقوق الوصاية على الأماكن المقدسة والدخول إليها التي منحها المجتمع الدولي للمملكة الأردنية الهاشمية.

إن القدس هي مركز التقارب الروحي بين الديانات التوحيدية الثلاث ويجب احترام مكانتها كنقطة التقاء عالمية للحرية الدينية والتدين المتبادل. ويجب ألا تندس الأماكن المقدسة بالعنف والاستخدام العشوائي وغير المشروع للقوة.

وتعرب بيرو عن قلقها إزاء التوتر المتزايد والعنف المنهجي والحالة المتدهورة في القدس الشرقية وفي مختلف مدن الضفة الغربية. وتدعو إلى الوقف العاجل لتصعيد العنف الذي أودى في الأسابيع الأخيرة بحياة العديد من البشر الأبرياء، بمن فيهم الأطفال. وفي ذلك الصدد، نطالب بإجراء تحقيق فعال ومستقل لتعويض الضحايا وضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وهناك أيضا مسؤوليتان أخلاقية وقانونية لإنهاء سياسة الاستيطان غير القانوني، وضمان أمن السكان المدنيين وحقوق الإنسان لديهم، ورفع الحصار غير القانوني المفروض على قطاع غزة. ويجب أن تتوقف جميع عمليات الاستيطان في الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه، ندين جميع أعمال العنف في الأراضي الإسرائيلية، مثل إطلاق الصواريخ من غزة.

وفي عام ١٩٤٧، كانت بيرو عضوا في اللجنة الخاصة المعنية بفلسطين ونائبة لرئيسها، وهي اللجنة التي اقترحت إنشاء دولتين - فلسطين وإسرائيل. واتساقا مع ذلك الموقف، أدانت بشكل منهجي الاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية من جانب إسرائيل، التي لا تزال تنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كما فعلت حتى الآن منذ ٥٥ عاما.

وفي إطار سياستنا الخارجية، اعترفت حكومة بيرو في عام ٢٠١١ باستقلال الدولة الفلسطينية وأقامت علاقات دبلوماسية مع

الدولي، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولكي نحافظ على مصداقيتنا، يجب أن يكون هناك اتساق من المجتمع الدولي ومؤسسات الحوكمة العالمية في دعم سيادة القانون الدولي. ويجب على مجلس الأمن أيضا أن يظهر اتساقا في اهتمامه ونشاطه واستجاباته الحاسمة للمسائل المدرجة في جدول أعماله. ومن المثير للقلق ألا ندق ناقوس الخطر إلا عندما بنشب النزاع وتحدث انتهاكات للقانون الإنساني في منطقة ما، ولكن بعد ذلك نتردد في اتخاذ إجراء بشأن مناطق أخرى.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن جنوب أفريقيا ملتزمة بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى إحياء عملية سياسية تمس الحاجة إليها تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل وداخل حدود معترف بها دوليا تشمل المساواة في السيادة بين الدول.

وأثناء إيجاد هذا الحل، يجب أن يتمكن جميع الناس على جانبي الخط الأخضر - في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة - من العيش في ظل ظروف خالية من العنصرية والتمييز من أي نوع والعنف. **الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** لقد انقضت ساعة على استئنافنا للجلسة، وتمكنا من الاستماع لثمانية بيانات. وينبغي أن نكون قادرين على الاستماع إلى ١٥ بيانا في الساعة، من الناحية المثالية. ونشكر جنوب أفريقيا على إيجازها. وأود أن أشجع الجميع على محاولة الإدلاء ببياناتهم في غضون الدقائق الأربع المخصصة. وسيتمكن ذلك مترجمينا الفوريين من العودة إلى ديارهم في الوقت المحدد.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشدد على التزام اليابان بدعم الحل القائم على وجود دولتين على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

ولا بد لي من أن أبدأ بالإعراب عن قلقي إزاء العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الذي ما فتئ يتصاعد منذ أسابيع ويمكن

على ضرورة الاحترام الكامل للوضع الراهن للأماكن المقدسة. ومن المستهجن أن يحرم الفلسطينيين من جميع حقوق السيادة وحقوق الإنسان على مقدساتهم.

وتكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن رأيها بأن القهر المنهجي الذي يعاني منه الفلسطينيون من الرجال والنساء والأطفال والمسنين تحت الاحتلال الإسرائيلي أمر غير إنساني ويشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان الأساسية والقواعد والمبادئ المعتمدة دوليا.

ومشاهد الوحشية الإسرائيلية التي تستهدف المدنيين الفلسطينيين الأبرياء العزل تكثير صارخ للعالم بأن البعض في المجتمع الإسرائيلي أكثر مساواة من غيرهم. ويساورنا قلق بالغ إزاء الشباب الفلسطيني الذين يقبعون في السجون ومراكز الاحتجاز. والاحتفال مؤخرا بيوم الأسير الفلسطيني يذكرنا بالأغلال التي تربط الشباب الفلسطيني بمصير لم يختاروه. ويحتجز الشباب، بمن فيهم النساء والقصر، رهن الحجز الإداري بدون تهمة أو محاكمة، لفترة غير محددة، ويتعرضون لأعمال التعذيب والعنف العشوائية، ويحرمون من الوصول إلى الإجراءات القانونية الواجبة. ونشعر بالانزعاج الشديد ونحن نفكر في تأثير هذا الاعتقال على الشباب الأوصياء على مستقبل هذه الأرض المقدسة. ونتذكر شباب جنوب أفريقيا الذين احتجزوا وهم يكافحون من أجل حقوقهم الأساسية.

وينبغي عدم التغاضي عن هذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، التي ما فتئت تحدث منذ أكثر من ٧٠ عاما، ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، أن يعمل على ضمان مساءلة الدول عن أعمالها. ولا بد من إيجاد حل يقوم على أساس تسوية عادلة - بقوانين عادلة قائمة على الحقوق - تيسر المساواة والإنصاف لجميع الذين لهم الحق في العيش في أراضي إسرائيل وفلسطين.

لقد اجتمع المجلس وناقش الحالة في فلسطين مرارا وتكرارا على مدى ٧٠ عاما. ويدل استمرار تجاهل دولة إسرائيل لقرارات المجلس على تجاهل صارخ لتعددية الأطراف والنظام القائم على القانون

مؤتمر التعاون بين بلدان شرق آسيا من أجل التنمية في فلسطين بوصفه مبادرة رئيسية أخرى لليابان.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن تصميم اليابان على ألا تدخر جهداً لتحقيق حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

محمد العتيق (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أقدم إليكم بالتهنئة على الرئاسة الناجحة لوفد المملكة المتحدة لمجلس الأمن لهذا الشهر، متمنياً لكم دوام التوفيق والنجاح.

تؤكد المملكة العربية السعودية على تمسكها بثوابت القضية الفلسطينية المتمثلة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين. كما تشدد على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط خياراً استراتيجياً لإنهاء هذا النزاع على أساس حل الدولتين ووفقاً للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، وعودة اللاجئين وانتهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية.

يشهد شهر رمضان الكريم إقدام قوات الاحتلال الإسرائيلي على اقتحام المسجد الأقصى وإغلاق بواباته والاعتداء على المصلين العزل داخل المسجد وفي ساحاته الخارجية. وقع هذا الاعتداء في أقدس الأيام والشهور للمسلمين. ويدين بلدي ويستنكر بشدة هذا الاعتداء العاشم بحق حرمة المقدسات والشعب الفلسطيني الأعزل، معتبراً هذا التصعيد الممنهج اعتداءً صارخاً على وجدان الأمة الإسلامية، وانتهاكاً للقرارات والمواثيق الدولية ذات الصلة.

وتدعو المملكة المجتمع الدولي ومجلس الأمن بشكل خاص للاضطلاع بدوره في تحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار مثل هذه الجرائم والانتهاكات المستمرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وأرضه ومقدساته، والتي لن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف وتوتر الأمن في المنطقة.

أن يشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. إن الاشتباكات العنيفة الأخيرة في الأماكن المقدسة، على وجه الخصوص، مثيرة للقلق. تعرب اليابان عن قلقها العميق إزاء التطورات السلبية الأخيرة وتشدد على ضرورة احترام حرمة الأماكن المقدسة. وتدعو اليابان إلى ضبط النفس وتكرار التأكيد على أنه لا يمكن إيجاد حل عن طريق العنف بل من خلال المفاوضات والثقة المتبادلة فحسب.

وما يزال الوضع الاقتصادي في فلسطين شاغلاً آخر. لقد زاد الأثر السلبي للعدوان الروسي على أوكرانيا على الأمن الغذائي العالمي من الصعوبات الاقتصادية التي تعاني منها فلسطين بالفعل. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي سُجّل ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك في فلسطين. وسوف تتصدى اليابان لأزمة الأمن الغذائي العالمية من خلال جهد مشترك لمجموعة الدول السبع بالتعاون الوثيق مع الهيئات الدولية ذات الصلة.

وبالنظر إلى السياق الجديد في فلسطين قررت اليابان في ١ نيسان/أبريل المساهمة بمبلغ ٣,٣٥ مليون دولار لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من تقديم المساعدة الإنسانية بما في ذلك الدعم الغذائي. وكان إجمالي دعم اليابان للأونروا في عام ٢٠٢١ مبلغ ٥٠,٥ مليون دولار وهو أكبر تبرع تقدمه في السنوات الخمس الماضية. واليابان ملتزمة بمواصلة دعمها لشعب فلسطين ما دامت التحديات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في فلسطين قائمة. وتدعو اليابان أيضاً إلى بذل المزيد من الجهود الدولية بما في ذلك الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة لتنفيذ التعهدات وتقديم مساهمات جديدة للأونروا حيث لا تزال الوكالة تواجه صعوبات مالية مزممة.

وبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية ستواصل اليابان تقديم المساعدة لجهود بناء الدولة الفلسطينية. وسنواصل أيضاً تعزيز مبادراتنا لتحقيق هذه الغاية. ويعتبر مجمع أريحا الزراعي الصناعي المشروع الرئيسي لمبادرة ممر اليابان للسلام والازدهار إلى جانب

السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة دعماً للبنك المركزي اليمني، وتقديم ١ مليار دولار أمريكي من المملكة منها ٦٠٠ مليون دولار لصندوق دعم شراء المشتقات النفطية، و ٤٠٠ مليون دولار لمشاريع ومبادرات تنموية، وكذلك تقديم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية التي أعلنتها الأمم المتحدة لعام ٢٠٢٢ لتخفيف المعاناة عن الشعب اليمني وتحسين أوضاعه المعيشية والخدمية.

تتمن المملكة العربية السعودية جهود الأمم المتحدة ومبعوثها في التوصل إلى هدنة في اليمن ووقف شامل للعمليات العسكرية في الداخل وعلى حدوده، معربةً عن أملها في إسهام تلك الجهود في التوصل إلى تسوية سياسية تدعم الجهود الدولية لإنهاء الازمة في اليمن. كما يؤكد بلدي على أهمية إيجاد حل دائم وعاجل لخزان النفط (صافر) لتلافي وقوع كارثة بيئية في المنطقة.

إن التطورات الأخيرة تعتبر فرصة سانحة للبناء عليها من قبل الحوثيين من أجل الوصول إلى الحل السياسي المنشود وتجنب اليمن وشعبه الشقيق المزيد من المعاناة والدمار، والابتعاد عن استخدام الحوثيين كأداة تخدم الأجندات الإيرانية التي لا تسعى إلا إلى خلق القلاقل والفتن في المنطقة خدمة لأهداف إيران التوسعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد زهوري (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المملكة المتحدة على عقد مناقشة اليوم. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى منسق الامم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط على إحاطته عن هذه المسألة المهمة في الوقت المناسب.

ويبعث التدهور الأخير في الحالة الأمنية في الشرق الأوسط على القلق الشديد. لقد أسفر العنف والأعمال العدائية المستمرة عن معاناة هائلة وخسائر في الأرواح. وعلى الرغم من المناقشات العديدة والدعوات التي لا تعد ولا تحصى لاتخاذ الإجراءات اللازمة لا يزال التوتر في المنطقة مرتفعاً مع احتمال كبير لتصعيد الوضع إلى نزاع واضطرابات جديدين.

إن الازمة الفلسطينية هي أحد أطول وأعقد الأزمات التي يمر بها العالم منذ القرن الماضي، وحلها سيؤدي إلى خفض التوتر والتصعيد في المنطقة وإعطاء فرصة لشعوب المنطقة للتركيز أكثر على التنمية والتطور. أما ما تقوم به سلطات الاحتلال من استفزازات وممارسات عدائية تجاه الفلسطينيين والمواقع المقدسة فهو يؤثر بشكل سلبي على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط ويقوض الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. كما تشير المملكة إلى الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الاقليمية في هذا الشأن كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي واللجان المنبثقة عنها، مثل لجنة القدس برئاسة جلالة الملك محمد السادس. كما تؤكد على الوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

تدين المملكة العربية السعودية بشدة الهجمات الإرهابية التي تبنتها المليشيا الحوثية المدعومة من إيران الشهر الماضي ضد المدنيين والبنى التحتية المدنية بالمملكة. كما تؤكد على حقها السيادة في اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للدفاع عن أراضيها ومواطنيها والمقيمين بها ضد أي تهديدات إرهابية وفقاً لالتزاماتها ضمن القانون الدولي.

وانطلاقاً من سعي المملكة العربية السعودية المستمر لدعم السلام والاستقرار في اليمن، والتوصل لحل سياسي شامل بين الأطراف اليمنية لتحقيق السلام والتنمية والازدهار لليمن وشعبه الشقيق، يرحب بلدي بإصدار فخامة الرئيس اليمني السابق عبدربه منصور هادي وفقاً للدستور اليمني والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية إعلاناً بإنشاء مجلس القيادة الرئاسي لاستكمال تنفيذ مهام المرحلة الانتقالية وتفويضه بكامل صلاحيات رئيس الجمهورية. كما يرحب بلدي بأداء رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني اليمين الدستورية في عدن . وتؤكد المملكة دعمها الكامل لمجلس القيادة الرئاسي والكيانات المساندة له لتمكينه من ممارسة مهامه في تنفيذ سياسات ومبادرات فعالة من شأنها تحقيق الأمن والاستقرار في الجمهورية اليمنية وإنهاء هذه الأزمة.

واستكمالاً لدور المملكة في دعم الشعب اليمني الشقيق تم الإعلان مؤخراً على تقديم ملياري دولار مناصفة بين المملكة العربية

25/04/2022

المساعدات الإنسانية. وتحض ملديف المجتمع الدولي على بذل جهود عاجلة لضمان حصول هؤلاء الناس، ولا سيما النساء والأطفال، على المساعدة المطلوبة وعدم هلاكهم في مخيمات اللاجئين.

وتؤكد ملديف من جديد التزامها بالعمل مع المجلس والدول الأعضاء لإيجاد حلول طويلة الأجل لتحسين الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وإرساء الأساس لسلام دائم في الشرق الأوسط. ومن خلال العمل الجماعي، يمكننا إيجاد عالم أكثر أماناً لنا ولجميع الأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، يطيب لي بداية أن أشكركم على جهودكم المقدرة في رئاسة أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر؛ وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة. إن مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة وانعكاساتها على أمن واستقرار المنطقة تشكل هاجساً مشتركاً، يتطلب تكثيف العمل الجماعي في مواجهة هذه التحديات وتعزيز الجهود المشتركة لإرساء دعائم الأمن والسلم والاستقرار، ومكافحة الإرهاب وتمويله، وتطوير التعاون المشترك في المجالات التنموية لتحقيق تطلعات الشعوب إلى السلام والنماء والازدهار، في إطار مبادئ التسامح والتعايش والتضامن من أجل خير وصالح شعوب المنطقة.

لطالما حرصت مملكة البحرين على التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة لترسيخ أسس السلام والاستقرار في المنطقة. وذلك انطلاقاً من نهج المملكة الذي يركز دوماً على تعزيز قيم السلام والحوار والتعايش والاحترام المتبادل. وهي مبادئ تنعكس وتتجسد بالكامل في رؤية حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، والسياسات والبرامج التي تنفذها الحكومة الموقرة،

وما زال شعب فلسطين يعاني من الاحتلال الإسرائيلي منذ ٥٥ عاماً. ولا يزال عنف المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك التشريد القسري للفلسطينيين وهدم ومصادرة منازلهم وممتلكاتهم يقوض حقوق الشعب الفلسطيني وكرامته.

وتدين ملديف التصعيد الأخير للتوترات الدينية في المسجد الأقصى وتؤيد الدعوة إلى وقف التصعيد فوراً والحفاظ على الوضع التاريخي الراهن في مدينة القدس القديمة. وتوضح هذه الحالات بجلاء الحاجة الملحة إلى أن يضاعف المجلس جهوده لدعم استئناف عملية السلام وتنفيذ قرارات المجلس.

وفي ذلك الصدد، تشير ملديف إلى القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) لعام ١٩٨٠، اللذين يعلنان أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وضم مدينة القدس الشريف، ونقل العاصمة الإسرائيلية إلى القدس، وقرار أي بلد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفاراتها، كلها لاغية وباطلة. ويدعو القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جميع الدول إلى التمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين أراضي دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ويتحتم على المجلس أن يكفل التزام جميع البلدان بتلك القرارات واحترامها. وتتوقف مصداقية المجلس ذاتها على ذلك.

وتكرر ملديف تأكيد دعمها الثابت لأي قرار يحدد الخطوط العريضة لإنشاء دولة فلسطين مستقلة وذات سيادة، تقام داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن ذلك هو الحل الوحيد القابل للتطبيق لضمان إنهاء النزاع حتى يتمكن شعبا فلسطين وإسرائيل على السواء من التمتع بسلام حقيقي ودائم والعيش جنباً إلى جنب بكرامة.

في آذار/مارس الماضي، دخل النزاع في سورية عامه الحادي عشر. ومنذ بداية النزاع، قتل مئات الآلاف من الأشخاص. ونزح الملايين. وتحولت المستشفيات والبنية التحتية الأساسية إلى أنقاض. وقد دمرت مدن بأكملها، إلى جانب تراثها الثقافي. وفي الوقت الحالي، هناك ما يقدر بنحو ١٤,٦ مليون شخص في حاجة ماسة إلى

وختاماً، تجدد مملكة البحرين موقفها الثابت القائم على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وتعزيز قيم التفاهم والحوار والتعاون والتعايش السلمي والتسامح والتقارب بين الشعوب حتى يعم الأمن والسلام والاستقرار منطقة الشرق الأوسط بما يعود بالخير والرخاء والازدهار على دولها وشعوبها والعالم أجمع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): ترحب باكستان بعقد رئاسة المملكة المتحدة للمناقشة المفتوحة اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

نعرب عن قلقنا البالغ إزاء آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الأسابيع الأخيرة، قتلت القوات الإسرائيلية عشرات الفلسطينيين وأصابت المئات في القدس المحتلة، خلال غارات واستخدام الطائرات بدون طيار لإطلاق الغاز المسيل للدموع على المصلين الأبرياء في المسجد الأقصى المبارك. هذه الاعتداءات، التي تأتي كما يحدث خلال شهر رمضان المبارك، هي انتهاكات صارخة للمعايير الإنسانية وقانون حقوق الإنسان.

في ١٥ نيسان/أبريل، أدانت مجموعة منظمة التعاون الإسلامي في نيويورك، في بيانها بشأن الحالة، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك والحرم الشريف، والذي يتسم بعمل عدواني على المصلين وانتهاك لحرمة المسجد وحقوق العبادة فيهما. وحذرت من الآثار الوخيمة لمفاجمة الحساسيات الدينية بشكل منهور، مما يهدد بمزيد من زعزعة استقرار هذا الوضع الهش ويمكن أن يكون لها تأثير خطير على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. وطالبت بالانسحاب الفوري لجميع قوات الاحتلال من المسجد الأقصى والحرم الشريف، والإفراج الفوري عن جميع المصلين المحتجزين والكف عن جميع تلك الانتهاكات. وكررت التأكيد على الرفض المطلق لأي محاولات لتغيير الوضع التاريخي والقانوني الراهن للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس، بما في ذلك المسجد الأقصى والحرم الشريف، ودعت المجتمع الدولي - وعلى الأخص مجلس الأمن - إلى كفالة حماية المدنيين الفلسطينيين.

برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء. وفي هذا السياق، تؤكد مملكة البحرين على أهمية تعزيز الجهود الهادفة إلى دعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وموقفها الثابت الراض لكافة أشكال الإرهاب والعنف، مهما كانت دوافعها ومبرراتها.

وحول القضية الفلسطينية والتطورات الجارية في مدينة القدس، عبرت مملكة البحرين عن إدانتها لاقتحام الشرطة الإسرائيلية للمسجد الأقصى المبارك، وما نتج عنه من أعمال عنف وإصابة واعتقال عشرات المصلين. وتؤكد مملكة البحرين مجدداً أهمية عدم التصعيد واحترام شعائر كافة الأديان والحرص على حرية ممارستها؛ مع ضرورة احترام الوصاية على المقدسات والأوقاف التي يتولاها ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين، بموجب القانون الدولي والوضع التاريخي القائم، بالإضافة إلى أهمية دور لجنة القدس، برئاسة جلالة الملك محمد السادس، ملك المملكة المغربية الشقيقة.

وتدعو مملكة البحرين المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته في تهدئة الأوضاع وفتح آفاق جادة لعملية السلام العادل والشامل، على أساس مبدأ حل الدولتين ومبادرة السلام العربية، مع تأكيد موقف مملكة البحرين الثابت والداعم لحق الشعب الفلسطيني الشقيق وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ترحب مملكة البحرين بالتطورات المهمة الأخيرة في اليمن، بما في ذلك إعلان المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى اليمن عن التوصل إلى هدنة في اليمن لمدة شهرين، يتم خلالها وقف كافة العمليات العسكرية في الداخل اليمني وعلى الحدود السعودية اليمنية. وتؤكد مملكة البحرين دعمها الكامل ومساندتها لمجلس القيادة الرئاسي اليمني لمواصلة الجهود والمهام الموكلة للمجلس لإدارة شؤون الدولة واستكمال مهام المرحلة الانتقالية وتحقيق تطورات الشعب اليمني للأمن والاستقرار والنماء؛ وإنهاء الأزمة اليمنية عبر حل سياسي شامل بين الأطراف اليمنية لتحقيق السلام والتنمية والازدهار لليمن وشعبه الشقيق.

25/04/2022

نعرب عن التقدير للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته صباح اليوم (انظر S/PV.9021) وعلى جهوده الحثيثة.

إن قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين المتطرفين منذ أيام باقتحام حرم المسجد الأقصى المبارك والاعتداء على المصلين العزل فيه واعتقالهم وعرقلة أداؤهم لشعائرهم الدينية هو انتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والشرعية الدولية. ويضاف ذلك إلى الاعتداءات السابقة المتكررة والمنهجية ضد الشعب الفلسطيني ومقدسات المسلمين.

لقد أعربت دولة قطر عن إدانتها واستنكارها الشديدين لهذه الممارسات، التي تشكل استفزازا لمشاعر ملايين المسلمين، خاصة وأنها تتكرر في شهر رمضان المبارك. وتأتي نتيجة للإفلات المستمر من المحاسبة، وتهاون المجتمع الدولي تجاه ضمان حقوق الشعب الفلسطيني وإنفاذ أحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

ونجدد التأكيد على أن محاولات المساس بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية المحتلة وتهويدها ومحاولات تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانيا ومكانيا وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه، هي محاولات مرفوضة ولاغية وباطلة كونها تتناقض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ونؤكد على دور الوصاية الهاشمية التاريخية، التي يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني، ملك المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، في حماية الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس. كما نؤكد على أهمية دعم القدس والمقدسين. ونشير بهذا الخصوص إلى دور لجنة القدس التي يرأسها جلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية الشقيقة.

لقد حان الوقت لأن ينهض المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، بمسؤولياته حيال حماية الشعب الفلسطيني ومقدساته الدينية ووقف الانتهاكات السافرة. إن التصعيدات المستمرة، وما تنطوي عليه من تهديد للسلام والأمن والاستقرار، متجذرة في العامل الأساسي المعرقل

إن تلك الأعمال التي قامت بها القوات الإسرائيلية مؤخرا تشكل إضافة مقلقة إلى العدوان الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك في أيار/مايو من العام الماضي، الذي أشعل التوترات وتسبب في أخطر اندلاع للأعمال القتالية بين الفلسطينيين وإسرائيل منذ عدة سنوات.

وتعتقد باكستان أنه، أولا، ما من شك في ذهن أحد في أن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي والممتلكات لصالح المستوطنات الإسرائيلية؛ والعنف ضد الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين العزل؛ وحصار غزة؛ وتدنيس المسجد الأقصى المبارك، تشكل جميعا انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني.

ثانيا، لا يوجد تكافؤ أخلاقي أو قانوني أو سياسي بين إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، والشعب الفلسطيني المحتل والمضطهد. فالكفاح الفلسطيني من أجل تقرير المصير وتنفيذ قرارات مجلس الأمن أمر مشروع، في حين أن القمع الإسرائيلي للشعب الفلسطيني المحتل أمر غير مشروع.

ثالثا، إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لن يجلب السلام إلى الأرض المقدسة. وإذا استرشدنا بالتاريخ، فحتى لو جردت إسرائيل الفلسطينيين من ممتلكاتهم وسلبتهم السلطة، فإن كل جيل قادم من الفلسطينيين سيصر على الحصول على حرياته وحقوقه الأساسية، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

وأخيرا، فإن صيغة الدولتين، التي تنطوي على إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومتصلة جغرافيا ولديها مقومات الحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل داخل الحدود المعترف بها والمقبولة قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، توفر الحل الوحيد للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي. ويجب إحياء عملية سلام لتحقيق ذلك الهدف على الفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الهام. ونغتنم الفرصة لنهنئكم على رئاستكم للمجلس. كما

الأزمات في منطقة الشرق الأوسط. وتؤمن دولة قطر أن السبيل لذلك هو الحوار والدبلوماسية والوساطة والسبل السلمية لتسوية النزاعات وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وسوف تواصل دولة قطر التزامها بدعم كافة الجهود في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية

فنزويلا البوليفارية.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم

بالإسبانية): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن موضوع يوليه بلدنا أهمية خاصة، نظرا لموقفه التاريخي المبدئي ودعمه القوي للقضية النبيلة للشعب الفلسطيني البطل. كما نعرب عن امتناننا للإحاطة التي قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

في الأسابيع الأخيرة، لاحظنا بقلق بالغ كيف أن الحالة في الميدان ما فتئت تتدهور مع مرور كل يوم. وازدادت حدة التوترات، واتسمت بالاستقراوات وأعمال العنف المؤسفة، مع الاستخدام المفرط وغير الضروري والعشوائي للقوة ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. كما شهدنا أعمال تخريب مرفوضة ضد الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة، مثل المسجد الأقصى، حتى في خضم ما ينبغي أن يكون فترة تأمل وسلام للمسيحيين واليهود والمسلمين على حد سواء.

إننا نرفض هذه الهجمة الإسرائيلية الجديدة، التي تستغل الاهتمام الذي يكرسه المجتمع الدولي لحالات النزاع الأخرى في العالم اليوم لصالحها، كوسيلة لصرف الانتباه وكفرصة لتصعيد عدوانها الغاشم على فلسطين. وندين كذلك أننا نفتقر، في مواجهة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني المؤلم والذي طال أمده، لنفس التصميم لدى بعض البلدان الغربية، بما في ذلك بعض أعضاء مجلس الأمن، لا لمجرد دعم ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، بل أيضا لمحاسبة إسرائيل على جرائمها ومطالبتها بوقف عدوانها المستمر على فلسطين.

كما نأسف لاستمرار إصابة هذه الهيئة بالشلل بسبب عرقلة بلد واحد - الولايات المتحدة الأمريكية - الذي ترفض حكومته السماح

للسلام، وهو الاحتلال والاستيطان في الأرض المحتلة، الذي ينبغي وضع حد له ولما يصاحبه من ممارسات ظالمة تشمل ضم أراضي الفلسطينيين بغير حق وحرمانهم من مواردهم الطبيعية والاستيلاء على ممتلكاتهم وهدمها وتشريدهم منها والاعتقالات التعسفية واعتقال وأسر الأطفال.

إن دولة قطر ثابتة على دعمها لضمود الشعب الفلسطيني الشقيق وتمتعه بسائر حقوقه المشروعة. كما تواصل دولة قطر تقديم المساعدات الإنسانية لصالح الشعب الفلسطيني الشقيق، وخاصة لتحسين ظروف المعيشة في قطاع غزة، الذي لا يزال يرزح تحت الحصار الجائر. وتشمل تلك الجهود برنامج المساعدة النقدية وتوريد الوقود ومواد البناء الأساسية ودعم زيادة توليد الكهرباء، وقد ساهم تمويل دولة قطر في تشييد مئات الوحدات السكنية التي دمرت أثناء تصعيد العام الماضي.

وكذلك نشير إلى أن دولة قطر أبرمت مؤخرا اتفاق دعم الموارد الأساسية لوكالة الأونروا بإجمالي ١٨ مليون دولار للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٢، وهنا نشدد على أهمية دور الوكالة وضرورة دعمها لمواصلة خدماتها الأساسية.

إننا نجدد التأكيد على الموقف الثابت لدولة قطر الداعم للجهود الرامية إلى تسوية القضية الفلسطينية وتحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط. إن التسوية العادلة والدائمة والشاملة تستوجب إنهاء احتلال سائر الأراضي العربية المحتلة والاستيطان وحل مشكلة اللاجئين، وتمتع الفلسطينيين بحقوقهم غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وفق رؤية حل الدولتين.

إن نجاح أية مساعي للتوصل إلى هذه التسوية مرهون بالاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبدأ الأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية، وأن يتم عن طريق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وختاماً، على الرغم من الأحداث المؤسفة المستمرة والتصعيد المتكرر فإنه لا يزال هناك مكان لتحقيق تقدم نحو التسوية وتجاوز

مسألة لمرتكبي تلك الجرائم البشعة أمام العدالة الدولية، نشدد على أن الوقت قد حان لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للسكان المدنيين الفلسطينيين دون مزيد من التأخير.

في الختام، تؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية من جديد موقفها الثابت الداعم والمدافع عن استقلال الشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة العمل من أجل إقامة دولة فلسطين الحرة والمستقلة ذات السيادة، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية وكفالة عضويتها الكاملة في المنظمة. وفي ذلك الصدد، نكرر التأكيد على أن حل الدولتين، وهو الحل الأكثر عدلا واستدامة والذي يحظى بتأييد واسع النطاق من المجتمع الدولي، هو السبيل الوحيد لإنهاء واحد من أكثر النزاعات إيلاما والذي يواجه البشرية منذ أكثر من ٧٠ عاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد المنيع (الكويت): السيد الرئيس، أود بداية في مستهل كلمتي أن أتقدم إليكم وإلى أعضاء بعثكم وفد المملكة المتحدة الدائم بالتهنئة على نجاح إدارتكم لأعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل، متمنين لكم كل التوفيق فيما تبقى من اجتماعات لهذا الشهر. كما نتقدم بالشكر الجزيل للسيد تور فينسلاند، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، على إحاطته للمجلس. مجددين دعما له ولكافة المساعي والجهود المبذولة من أجل تهدئة الأوضاع واستعادة الاستقرار في المنطقة.

تابع المجتمع الدولي بقلق شديد التصعيد الخطير الذي تشهده الأراضي الفلسطينية، جراء الجرائم والاعتداءات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني. لقد شاهدنا جميعا، وبكل أسف، اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي قبل أيام المسجد الأقصى واعتدائها على المصلين. تلك الاعتداءات التي تصاعدت على نحو خطير خلال الأيام الماضية من شهر رمضان المبارك، وأدت إلى وقوع مئات الإصابات والاعتقالات في صفوف المصلين،

حتى بإصدار بعض البيانات الصحفية، أي أدنى خطوة ممكنة يمكن أن يتخذها مجلس الأمن لنبد العنف وإدانة جميع أعمال العقاب الجماعي ضد الشعب الفلسطيني البطل وللدعوة إلى الحوار ووقف التصعيد والحفاظ على الوضع الراهن. بيد أننا غير متفاجئين لأن هذا هو بالضبط الكيل بمكيالين الذي يجسده أولئك الذين يصرون على ارتداء ثياب المناصرين للحرية ولحقوق الإنسان ولنظام يفترض أنه قائم على القواعد. والحقيقة القاسية هي أن درجة المعاناة الإنسانية تتوقف، من وجهة نظرهم العنصرية والاستعلائية، على الموقع الجغرافي للنزاع على ما يبدو.

ولكن في مواجهة ذلك الواقع، من واجبنا أن نواصل حث مجلس الأمن على الاضطلاع بدور بناء في الحل السلمي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، تمشيا مع السلطات المخولة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لاستئناف الحوار السياسي المطلوب وإجراء مفاوضات جادة ومباشرة وذات مصداقية لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم، على أساس حل الدولتين، الذي تعيش بموجبه الدولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد من جديد أنه سيتحتم على هذه الهيئة أن تضع حدا نهائيا للإطار الطويل الأمد للإفلات من العقاب على الصعيد الدولي الذي سمحت به حكومة أحد أعضائها الدائمين والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تشجيع الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يوميا.

ونهب أيضا بالسلطة القائمة بالاحتلال بالألا تكتفي بالامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة والكف عن انتهاكاتها المنهجية للقانون الدولي وإنهاء سياستها القائمة على الاحتلال الاستعماري والفصل العنصري والكف عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني، بل أن تضع أيضا وعلى وجه الخصوص حدا لجميع النهج والإجراءات الانفرادية، بما في ذلك التوسيع غير القانوني للمستوطنات وسياسة الإخلاءات وهدم المنازل.

ومع ذلك، وبالنظر إلى الواقع الحالي وخطورة الحالة في الميدان، وبينما يستمر العدوان الإسرائيلي في إفلات تام من العقاب، دون

من الجرائم. والأمر ذاته ينطبق على ما يحدث الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يعاني شعبها من جرائم يومية. وندعو المجتمع الدولي إلى المطالبة بضرورة محاسبة مرتكبي تلك الجرائم وقيام إسرائيل بالوفاء بجميع التزاماتها القانونية.

وختاماً، تجدد دولة الكويت تمسكها بالموقف العربي والإسلامي والدولي الذي يؤكد على أن السلام هو الخيار الاستراتيجي وأن الحل الدائم والشامل والعادل يقوم على حل الدولتين وفقاً للمرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، وبما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة بإقامة دولته المستقلة على أرضه، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد باي (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أولاً أن يشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على إحاطته، وأن يؤكد مجدداً دعم حكومة بلدي الكامل لجهوده وتقانيه.

لقد مر ما يقرب من عام على النزاع بين إسرائيل وفلسطين الذي نشب في أيار/مايو، وتسبب في سقوط مئات من الضحايا المدنيين. واليوم، تشعر حكومة جمهورية كوريا ببالغ القلق مرة أخرى، حيث أننا نشهد العديد من أعمال العنف هذا العام في إسرائيل وفلسطين، وخاصة في الحرم الشريف، المعروف أيضاً باسم جبل الهيكل. وكما ناشد الأمين العام مؤخراً، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الأعمال والتحرير التي تؤدي إلى تصعيد التوترات، ولا سيما في هذا الوقت الذي تتزايد فيه الحساسية. وتؤكد حكومة بلدي من جديد موقفها بأنه يجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة في القدس، وتؤيد المشاركة النشطة للمجتمع الدولي والبلدان المجاورة لمنع المزيد من تدهور الحالة.

ويدين وفد بلدي جميع الهجمات الإرهابية بأشد العبارات ويؤكد أنه لا يمكن للإرهاب أن يحقق شيئاً. ولا يمكن تبرير أي عنف ضد

بما في ذلك الأطفال والنساء، وإلحاق أضرار بالغة بمرافق الحرم القدسي الشريف. إن دولة الكويت تجدد إدانتها واستنكارها الشديدين اقتحام قوات الاحتلال الإسرائيلي للمسجد الأقصى والاعتداء على المصلين وكافة المدنيين العزل.

إن هذه الاعتداءات، التي تمثل استفزازاً لمشاعر المسلمين وتقوضاً لحرية العبادة في المسجد الأقصى، تُعد تصعيداً خطيراً وانتهاكاً صارخاً لكافة المواثيق والقرارات الدولية ومدعاة لتغذية التطرف والعنف وتقويض استقرار المنطقة. إن الاعتداءات والجرائم المرتكبة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي هي من ضمن سلسلة الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، التي تؤكد على عدم المساس بالمكانة الخاصة للقدس وإبطال أي إجراء تجاهها يهدف إلى التغيير من طبيعتها. ويجب على السلطة القائمة بالاحتلال احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف. إننا ندعو المجتمع الدولي، وخصوصاً مجلس الأمن، إلى الاضطلاع بدور في تحميل قوات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تداعيات استمرار مثل هذه الجرائم والممارسات غير القانونية والمستقرة في القدس والحرم الشريف، والانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني الأعزل وأرضه ومقدساته. وأهمية التحرك الجماعي من أجل تكثيف الجهود الدولية لاستعادة التهدئة الشاملة والتركيز على فرص إحياء السلام في الشرق الأوسط.

إن تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية تؤكد مرة أخرى إن ما تسعى إليه إسرائيل هو تكريس الاحتلال وعدم رغبتها في التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل. فتقارير الأمم المتحدة تواصل، بكل أسف، تأكيدها على استمرار الانتهاكات الإسرائيلية، والتي من بينها على سبيل المثال لا الحصر، ارتفاع عدد الأنشطة الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى تشريد الكثير من الأسر الفلسطينية بعد فقدانها لممتلكاتها وإفلات مرتكبي تلك الجرائم دون حساب أو مساءلة. ولا شك أن غياب المساءلة والإفلات من العقاب في أي مكان وزمان سيؤدي إلى استمرار ارتكاب المزيد

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): تشعر إندونيسيا بالانزعاج إزاء الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي لا تزال تتدهور. وندين بشدة العنف المفرط الذي ترتكبه قوات الأمن الإسرائيلية، ولا سيما خلال شهر رمضان المبارك هذا. وندعو إسرائيل إلى التمسك بالقانون الدولي واحترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة. ونذكر بالدعوة التي وجهها البابا فرانسيس ورئيس لجنة القدس بشأن الدور الهام للقدس بوصفها مدينة للتسامح والاحترام المتبادل وضرورة الحفاظ على مستقبلها كمدينة للتعايش السلمي.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من قبل السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك التوسع الاستيطاني غير القانوني والقمع والعنف والتشريد القسري. وعلى الرغم من النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، فإن أعمال العدوان الإسرائيلية مستمرة بلا هوادة، منتهكة بذلك القانون الوطني والعديد من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وزادت هذه الأعمال من جذور العنف في المنطقة.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشدد على ثلاث نقاط:

أولاً، من الأهمية نزع فتيل التوترات على الفور ومنع تفاقم الحالة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس ومنع المزيد من التصعيد. ويجب على المنسق الخاص أن يتخذ إجراء عاجلاً لتهدئة الحالة وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين. كما ندعو المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على إسرائيل لوقف استخدامها للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين.

ثانياً، يجب أن ننهي الاحتلال غير المشروع والأعمال غير القانونية التي تقوم بها إسرائيل. إن الاحتلال غير المشروع والتوسع الإقليمي من جانب دولة عضو في الأمم المتحدة هو انتهاك للقانون الدولي، سواء في الشرق الأوسط أو في جزء آخر من العالم. ولذلك يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي استجابة متنسقة. وعلاوة على ذلك، يجب أن يتوقف العنف والاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية وهدمها، فضلاً عن انتهاكات حقوق الإنسان القائمة على أساس الانتماء الإثني، وهو ما قال الكثيرون أنه يرقى إلى مستوى الفصل

المدنيين، سواء من قبل الإرهابيين أو السلطات. ويجب أن يتوقف فوراً. ويجب محاسبة المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال.

وعلى الرغم من ذلك السياق الكئيب، يرحب وفد بلدي بتدابير بناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين، بما في ذلك إصدار وثائق هوية من أجل لم شمل فلسطينيين. ونشجع بقوة مواصلة هذه التدابير الرامية إلى بناء الثقة وبث الاطمئنان وتوسيع نطاقها. علاوة على ذلك، نحيط علماً بالجولة الثانية من الانتخابات البلدية في فلسطين.

ويعتقد وفد بلدي أن المصالحة والوحدة وتوافق الآراء بين الفلسطينيين حاسمة الأهمية لتحقيق دولة سلمية ومستقلة وذات سيادة وديمقراطية. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء احتمال حدوث مزيد من التدهور في الحالة الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب ارتفاع أسعار الأغذية والطاقة. وتعرب جمهورية كوريا عن دعمها القوي للجهود الجارية التي يبذلها المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني، وتؤكد من جديد استمرار دعمها ومساهماتها، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء.

وتؤكد جمهورية كوريا من جديد دعمها لحل الدولتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. ونحث بقوة جميع الأطراف على استئناف محادثات السلام ونؤكد من جديد دعمنا لجهود الوساطة التي تبذلها المجموعة الرباعية والمجتمع الدولي.

واغتناماً لهذه الفرصة، يود وفد بلدي أن يتطرق إلى التطورات الإيجابية في اليمن. وترحب حكومة بلدي بالاتفاق على هدنة وإنشاء مجلس القيادة الرئاسي اليمني. ونؤكد من جديد دعمنا للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ من أجل التوصل إلى حل سلمي للأزمة اليمنية. وستقدم حكومة بلدي ٢٠ مليون دولار من المساعدات الإنسانية هذا العام لليمن.

وجمهورية كوريا، بوصفها مؤيداً قوياً للجهود الدبلوماسية التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، لإحلال سلام دائم في المنطقة، تؤكد من جديد التزامها بمواصلة دورها البناء لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

وبينما نجتمع في هذه المناقشة الفصلية للمجلس بشأن قضية فلسطين، فإن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة آخذة في التدهور، وتزداد حدتها بشكل خاص في القدس الشرقية المحتلة، حيث تتصاعد التوترات بشكل خطير.

والمشكلة الأساسية معروفة جيدا. فاستمرار احتلال إسرائيل للأرض الفلسطينية وانتهاكاتها المستمرة لحقوق الإنسان واستخدامها للقوة المفرطة ضد المدنيين الفلسطينيين، يزيد الخراب بين السكان الذين يأسوا بالفعل من ٥٥ عاما من الاحتلال العسكري. ولا يزال الحصار البري والجوي والبحري المفروض على غزة منذ ١٥ عاما يتسبب في معاناة هائلة إضافية لأكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة، على الرغم من التسهيل الأخير في إمكانية الوصول والتجارة، مما يؤثر على جميع جوانب الحياة، وهو السبب الجذري للأزمة الإنسانية الرهيبة التي يعاني منها السكان.

في ١٥ و ١٧ نيسان/أبريل، خلال فترة مقدسة تداخلت فيه الأعياد الدينية للمسلمين واليهود والمسيحيين، شهد العالم مشاهد صادمة داخل المسجد الأقصى، عندما قامت الشرطة الإسرائيلية بإبعاد المصلين بالقوة القسرية واستخدمت القوة المفرطة ضد الفلسطينيين، مما تسبب في إصابة أكثر من ١٥٠ شخصا، من بينهم نساء وأطفال، ألحق أضرارا بالمسجد. وتتشاطر اللجنة مع الأمين العام قلقه العميق إزاء الحالة في القدس. وتناشد اللجنة أيضا الزعماء السياسيين والدينيين وقادة المجتمعات المحلية المساعدة في استعادة الهدوء.

كذلك تدعو اللجنة إسرائيل إلى التمسك بالوضع التاريخي الراهن للأماكن المقدسة وبالالتزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة، واحترامها. وتذكر اللجنة بأن إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال في القدس الشرقية وبقية الأرض الفلسطينية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ولا تتمتع بأي حقوق سيادية فيها، وأن جميع التدابير الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي لتلك الأرض وطابعها ومركزها، بما فيها القدس الشرقية، كلها غير قانونية ولاغية وباطلة. وتشير اللجنة في هذا الصدد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما

العنصري ضد الشعب الفلسطيني. وتشكل تلك الأعمال غير القانونية تحديا خطيرا أمام تحقيق حل الدولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة والمعايير المتفق عليها دوليا. ومن المهم إرسال رسالة واضحة بأن مثل هذه الأعمال لن تترك دون رادع ودون مساءلة.

ثالثا، يجب ألا يغفل المجلس عن محنة الشعب الفلسطيني. ويجب ألا تمنع الحالة الراهنة والأزمات في أماكن أخرى المجلس من اتخاذ إجراء حاسم لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من خمسة عقود. ويجب أن نظهر نفس العزم والافتتاع في معالجة القضية الفلسطينية كما أظهرنا في معالجة المسألة في أوكرانيا. ونتفق مع الأمين العام على أنه يجب ألا تكون هناك معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بالسلام وإنهاء المعاناة الإنسانية. ومع استمرار دورة العنف لفترة طويلة، من الضروري السعي إلى إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين. ويجب أن يضطلع مجلس الأمن بدور فعال لإحياء عملية السلام لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين على أساس المعايير المتفق عليها دوليا.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أن إندونيسيا لا تزال ثابتة في التزامها تجاه شعب ودولة فلسطين. ومن هذا المنطلق، بدأت إندونيسيا في وقت سابق اليوم اجتماعا استثنائيا مفتوح العضوية للجنة التنفيذية لمنظمة التعاون الإسلامي في مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة، المملكة العربية السعودية، لمناقشة العدوان الإسرائيلي المستمر على المسجد الأقصى. ونحن على استعداد لتعبئة جهودنا دعما للشعب الفلسطيني والجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد غيرتزي (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أهنئ المملكة المتحدة على رئاستها المقتدرة لمجلس الأمن هذا الشهر. كما نشكر السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته.

25/04/2022

المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانونية بموجب القانون الدولي. إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وخاصة في القدس الشرقية وحولها، يؤثر سلباً على التواصل الجغرافي للدولة الفلسطينية المقبلة، وعاصمتها القدس الشرقية، ويمثل مصدر انتهاكات أخرى لا حصر لها لحقوق الإنسان ضد الشعب الفلسطيني.

وفي هذا الصدد، لا يزال الشعب الفلسطيني يواجه أيضاً التشريد القسري وعمليات الإخلاء وتدمير ممتلكاته ومبانيه. وقد تردد صدق الآثار السلبية لهذه الانتهاكات، خاصة على المرأة الفلسطينية، في الاجتماع الذي نظّمته اللجنة على هامش الدورة السادسة والستين للجنة وضع المرأة.

وأدلى المتكلمون بشهاداتهم بشأن محنة النساء الفلسطينيات في حي الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية، حيث تواجه الأسر الفلسطينية أيضاً عنفاً لا هوادة فيه من جانب المستوطنين. وتؤدي أعمال التعدي والعنف هذه إلى تفكك الأسر، وتزيد من حدة التوترات على أرض الواقع. وتتعارض مع القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو في الفقرة ٦ إلى "اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، فضلاً عن أعمال الإرهاب والاستقزاز والتدمير".

تشدد اللجنة على الدور والمسؤولية الحاسمين للمجتمع الدولي، وعلى دور هذا المجلس بالتحديد في حل هذا الصراع. ولهذا الغرض، تواصل اللجنة العمل مع الدول الأعضاء لحشد الدعم لاستئناف مفاوضات السلام. وأيضاً، خاطب رئيس اللجنة، السفير شيخ نيانغ، ممثل السنغال، بصفته رئيساً للجنة، أيضاً الدورة ٤٨ لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، التي انعقدت في إسلام آباد، باكستان، في ٢٢ آذار/مارس. ودعا هناك منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المساعدة في تشجيع المشاركة الدولية الأوسع من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي لقضية فلسطين.

ينبغي ألا تصرف الأزمات والصراعات العالمية الجديدة انتباه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عن الحالة الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تروج إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لسياسات وممارسات تتحول إلى ضم بحكم الأمر الواقع مع حقوق ونظم قانونية مختلفة وتمييزية تطبقها على السكان الخاضعين لسيطرتها.

فيها القرارات ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتدعو إلى احترامها وتنفيذها بالكامل.

تكرر اللجنة نداءاتها بشأن التحلي بالهدوء وضبط النفس، وتحض السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، فضلاً عن الجماعات المسلحة، على تقادي العنف، وتخفيف حدة التوترات، ومنع تأجيج الحالة المتوترة أصلاً في الأسابيع القليلة الماضية.

في الواقع، ١٩ نيسان/أبريل و ٢٢ آذار/مارس (انظر S/PV.9000)، أعرب منسق الأمم المتحدة الخاص عن قلقه إزاء الحالة، وأفاد بأنه في الفترة ما بين ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ و ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٢، قُتل ما مجموعه ٢٤ فلسطينياً، أربعة منهم من الأطفال، وجرح ٢,٩٦٦ آخرين. ويساور اللجنة القلق بنفس القدر إزاء قتل المدنيين الإسرائيليين.

ندين بشدة أي عمل من أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك هجمات المستوطنين المتكررة على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تنفذ بموافقة سلبية وحتى بدعم من قوات الأمن الإسرائيلية. ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها (A/HRC/49/85) إلى الدورة ٤٩ لمجلس حقوق الإنسان، أنه وقع ما مجموعه ٥٠٢ حادثة من هذا القبيل في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢ إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠٢٢. وتدعو اللجنة إلى حماية المدنيين، تماشياً مع قرارات المجلس ذات الصلة بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، وتدعو على وجه التحديد إلى حماية السكان المدنيين الفلسطينيين، وفقاً للقانون الإنساني الدولي.

تؤكد اللجنة من جديد أن الاحتلال الإسرائيلي هو المحرك الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان والصراع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووفاء من اللجنة بولايتها المتمثلة في إذكاء الوعي بهذه المسائل، ستستضيف في ٢٧ نيسان/أبريل مناقشة مع منظمات المجتمع المدني بشأن أثر الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنات الإسرائيلية على الحقوق الفلسطينية.

كما ذكرت مرارا وتكرارا، الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، وهذا المجلس، تعتبر المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية

التعاون المطلوب لإعادة الهدوء والأمن والاستقرار إلى سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشريف. ونتطلع إلى دور دولي أكثر فاعلية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وفقا لقرارات الشرعية الدولية وبالتحديد قراري مجلس وخاصة القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

أكدت التقارير، بما في ذلك تقارير الهيئات الدولية، على أن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست على ما يرام، وأن الأمور تتجه نحو التصعيد، وذلك بسبب الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة وغير المبررة بحق الشعب الفلسطيني، وقواعد القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة ذات الصلة. ويعرب بلدي، سلطنة عمان، عن استنكاره وإدانتته للممارسات الاستغزالية اللا مشروعة لإسرائيل وقواتها المحتلة للأراضي الفلسطينية واقتحامها المسجد الأقصى المبارك والحرم القدسي الشريف، والاعتداء على المصلين الأمنيين العزل، الأمر الذي يعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي والقيم والحقوق الإنسانية.

وإذ يعبر بلدي عن مواساته لأسر الضحايا والمصابين، فإنه يدعو المجتمع الدولي مجددا إلى تحمل مسؤولياته بتطبيق العدالة والقانون، وإنهاء الاحتلال، وتحقيق السلام، من خلال استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في إقامته دولته المستقلة على كامل الأراضي المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

إن الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة خطير ومقلق. وإن عدم اتخاذ مجلس الأمن خطوات ملموسة وعملية لحماية الشعب الفلسطيني يشجع السلطات الإسرائيلية القائمة بالاحتلال على ممارسة العديد والمزيد من الاعتداءات والانتهاكات. ونأمل أن يتمكن مجلسكم الموقر من الوفاء بالتزاماته بتطبيق وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وأختتم بالقول: أن الأوان لإنهاء الاحتلال، وأن الأوان لفرض السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

في ٣٠ آذار/مارس، اجتمع مكتب اللجنة مع رئيس الجمعية العامة لاستكشاف سبل بديلة لإحياء عملية السلام في الشرق الأوسط والجهود الدولية المبذولة للتصدي لهذا الظلم، حيث سيصادف في أيار/مايو مرور ٧٤ عاما على النكبة التي حلت بالشعب الفلسطيني. وأصدر المكتب بيانا بعد الاجتماع، حذر فيه من تحويل الانتباه الدولي عن قضية فلسطين، وناشد أيضا من أجل تقديم المساعدة لضمان وفاء فلسطين بأهداف خطة التنمية المستدامة عام ٢٠٣٠.

في الختام، تكرر اللجنة التزامها بالعمل من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير والاستقلال، وفقا للقانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات السابقة. إن حل قضية فلسطين طال انتظاره. وتلك المسألة في صميم وعدنا الذي لم ننفذه للشعب الفلسطيني، ولا تزال مصدرا مستمرا للظلم، مما يوجب عدم الاستقرار والعنف، ويعرض الأرواح البشرية للخطر. وفي الوقت الذي تهز فيه صراعات جديدة المجتمع الدولي، يجب ألا نتجاهل هذه الجرح المفتوح. إن السلام والاستقرار في الشرق الأوسط يتوقفان على اتخاذ المجتمع الدولي، أي نحن جميعنا، إجراءات حاسمة لدعم الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل وسلمي لقضية فلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل عُمان.

السيد الحسان (عُمان): سيدتي الرئيسة، أبدأ بتقديم التهنئة لكم شخصيا، ولبلدكم الصديق، المملكة المتحدة، لرئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأشكركم على عقد هذه الجلسة في ظل الظروف الحرجة التي تمر بها الأراضي الفلسطينية المحتلة.

سيركز وفد بلادي في مداخلته هذه على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أبدأ بالترحيب بالبيان الذي أدلى به منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط. كذلك أرحب بالبيان الذي أدلى به من فوره نائب رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتعرب بلدي عن أملها بأن تستجيب الأطراف للولاية المنوطة بعمل المنسق لعملية السلام، وأن تبدي

25/04/2022

تلك المدينة، دون احترام لمركزها التاريخي، والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري يشكل انتهاكا خطيرا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ولم تتراجع حكومة الولايات المتحدة الحالية عن تلك القرارات، التي تزيد الحد من احتمال التوصل إلى حل عن طريق التفاوض. ولا تزال أعمالها العدوانية والأحادية الجانب وغير المبررة في الشرق الأوسط تعرض المصالح المشروعة للدول العربية للخطر الشديد وتؤدي إلى تصعيد خطير في المنطقة.

ونكرر دعوتنا إلى الإنهاء الفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية التعسفية وغير القانونية المفروضة على دول ذات سيادة.

تتمسك كوبا بموقفها الثابت في الدفاع عن قضية الشعب الفلسطيني العادلة والتضامن معها. ونؤكد من جديد دعمنا المطلق للتوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. يجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير وأن يتمتع بدولة مستقلة ذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، والتي تضمن حق العودة للاجئين.

ونؤيد حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة والدعوة التي وجهها رئيسها لعقد مؤتمر دولي للسلام. وندعو كذلك إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط لإسرائيل من الجولان السوري ومن جميع الأراضي العربية المحتلة.

وندعو إلى وقف التدخل الخارجي في سورية والاحترام الكامل لسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع دعمنا للسعي إلى إيجاد حل سلمي وتفاوضي للوضع المفروض على تلك الدولة الشقيقة.

ونكرر تأكيد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ولحق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

وستدافع كوبا دائما عن تعددية الأطراف والسلام وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠

السيد روميرو بوينتيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ناميبيا بصفته نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يوما بعد يوم، نتلقى بسخط أخبارا تؤكد تعزيز سياسات إسرائيل في ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة واستمرار زيادة ممارساتها الاستيطانية غير القانونية.

ولا يزال بناء المستوطنات وتوسيعها في الأرض الفلسطينية المحتلة مستمرا، وكذلك عمليات الهدم العقابية، والتشريد القسري لمئات المدنيين، والحصار المفروض على قطاع غزة، وخطط ضم الأراضي الفلسطينية في غور الأردن وأجزاء أخرى من الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وندين الهجوم الذي شنته القوات الإسرائيلية على المسجد الأقصى أثناء تأدية مئات المصلين للصلاة. ومن المؤسف أن يستمر مجلس الأمن في عجزه عن اتخاذ إجراء لوضع حد للعدوان العسكري الإسرائيلي واحتلال الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، عملا بقراره ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتواصل الولايات المتحدة عرقلة التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، متجاهلة المطالبات التاريخية للأمم المتحدة، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وغيرها من الجهات الفاعلة الدولية. وقد عرقلت مرارا وتكرارا جهود مجلس الأمن، مما ضمن إفلات إسرائيل من العقاب ومنع هذه الهيئة من الوفاء بالمسؤولية الموكلة إليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

وعلاوة على ذلك، اقترحت ما يسمى بصفقة القرن، التي رفضت حل الدولتين، مما يهدد مستقبل دولة فلسطين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وإن القرار الأحادي الجانب الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإقامة تمثيل دبلوماسي لها في